حاضنات الأعمال كأداة لتعزيز المرافقة المقاولاتية وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

Business Incubators as a tool to reinforce Entrepreneurial Accompaniment and achieve Economic Diversification in Algeria

بشطة بلال[1]، بورمانة عبد القادر[2]

[1] طالب دكتوراه– جامعة لونيسي علي البليدة 2، الجزائر، billeldoc2017@gmail.com

[2] أستاذ محاضر أ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، brmnaekd@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/01/27 تاريخ القبول: 2020/4/10 تاريخ النشر: 2021/1/1

ملخص:

هدفت هذه الورقة إلى البحث في مجال مشاتل المؤسسات ودورها الكبير في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة من خلال احتضان أفكار الشباب المقاول عموما، لتحقيق التنمية في ظل الانفتاح الاقتصادي والتنافسية الشديدة، وفي ظل جهود الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي والقضاء على التبعية النفطية لاقتصادها.

حيث خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمحورت حول ضعف الاهتمام بدعم وتمويل المؤسسات الناشئة والمحتضنة في الجزائر سواءا من الجانب القانوني والتنظيمي أو الاقتصادي والتمويلي وهو ما يفسر التأخر الملحوظ في الاعتماد على هذه الآلية الاستراتيجية في تحقيق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

كلمات مفتاحية: حاضنات الأعمال، التوجه المقاولاتي، المرافقة، التنويع الاقتصادي، الجزائر.

تصنيف JEL : M13، I25 .

Abstract:

The aim of this paper is to investigate the institutional incubators, and their role in supporting and accompanying emerging institutions through embracing the ideas of young entrepreneurs, to achieve development under the economic openess, extreme competitiveness, and the efforts of algeria to achieve the economic diversification and get rid of oil dependency.

The results obtained centered around the low interest in supporting and financing emerging unstitution in algeria from both the legal, and the economic financing sides and this is what explains the significant delay in relying on this strategic mechanism in achieving the added value outside the hydrocarbon sector.

Keywords: business Incubators; Entrepreneurial orientation; accompaniment; Economic Diversification; Algeria.
Jel Classification Codes : M13, I25.

المؤلف المرسل: بشطة بلال، الايميل: billeldoc2017@gmail.com

1. مقدمة:

تتسم اقتصاديات الدول وخاصة الريعية بضعف الابتكار والإبداع الذي يعد جوهر التنافسية وقائد التنمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة. فبينما اعتمد الاقتصاد الريعي التقليدي على عوائد إنتاج وتسويق النفط والغاز اعتمد الاقتصاد المعرفي على الاستثمار المركز في المعرفة والأفكار. حيث أن دولا محدودة الموارد الطبيعية أصبحت ذات اقتصاد متنوع ومنافس بفضل كوادرها البشرية.

كما أصبح يعتبر الفكر المقاولاتي وإنشاء المقاولات ضرورة ملحة لإحداث التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، حيث أصبح التوجه المقاولاتي اليوم في المجتمعات المتقدمة مطلب اجتماعي كون المبادرات المقاولاتية توجه الاقتصاد لتلبية وإشباع حاجات المجتمع في مختلف الجوانب بهدف خلق العدالة الاجتماعية، بالرغم من ذلك تبقى نسبة إقبال الشباب الجزائري خريجي الجامعات على عالم المقاولاتية ضئيلة.

كما تعتبر حاضنات الأعمال إحدى الوسائل المهمة لإنشاء المقاولات ونمو المشاريع، وتسريع التطوير الناجح للأعمال المبتدئة، وإنشاء الشركات عن طريق توفير منظومة من الموارد والخدمات المستهدفة لأصحاب الأفكار الإبداعية. وقد تزايدت أهميتها كأدوات اقتصادية في آخر عقدين من الزمن لتصبح آلية لتحفيز التنمية المحلية، من خلال إنشاء شركات ناجحة وقادرة على الاستمرار ماليا وتساهم في اقتصاديات بلدانها.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

- **كيف تساهم حاضنات الأعمال في احتضان أفكار التوجه المقاولاتي وتعزيز المرافقة لها لتحقيق التنويع الاقتصادي؟**

حيث وضعت فرضيات الدراسة كما يلي:

- تعتبر حاضنات الأعمال أداة فعالة لاحتضان الأفكار الإبداعية في العمل الحر؛
- تساهم حاضنات الأعمال في تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع إنشاء المشروعات؛
- عدم وجود اهتمام بحاضنات الأعمال في مجال إنشاء المؤسسات في الجزائر.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث (03) محاور كما يلي:

المحور الأول: حاضنات الأعمال كأداة لتجسيد الأفكار الإبداعية؛

المحور الثاني: المقاولاتية كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر؛

المحور الثالث: الدور الحكومي لتشجيع الفكر المقاولاتي في الجزائر.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى:

- إعطاء مفاهيم حول حاضنات الأعمال وعلاقتها بالبحث العلمي؛
- محاولة إبراز أزمة الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي خارج المحروقات؛
- جهود الجزائر للخروج من التبعية للمحروقات بالاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إبراز أهمية حاضنات الأعمال ودورها في تشجيع التوجه المقاولاتي.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي مع التحليل في بعض جوانبه للوصول إلى بعض الأهداف الجزئية الموضحة في آخر الدراسة.

2. حاضنات الأعمال كأداة لتجسيد الأفكار الإبداعية:

مهما اختلف الباحثون حول تحديد الإطار المفاهيمي الخاص بمفهوم حاضنات الأعمال، إلا أنه هناك شبه إجماع في تحديد مفهومها.

1.2 مفاهيم أولية حول حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنات الأعمال على أنها: "البيئة المتكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال في إدارة وتنمية أكبر للنجاح، حتى تتمكن من البقاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورعايتها لمدة محدودة بما يكفل لها فرصا الاستمرارية والنمو، ويقلل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها، من خلال تهيئة كيان قانوني وفني ومالي يحتوي على تسهيلات مساعدة ولازمة ويتمتع بالإمكانيات والمعلومات والعلاقات التشابكية التي تساير متطلبات مرحلة الإنشاء وبداية النشاط، حتى تتمكن من البقاء والنمو. (عبد الرزاق فوزي، 2014، صفحة 188)

والهدف الرئيسي لبرنامج الاحتضان هو تفريخ شركات ناشئة ناجحة تفسح فرصا جديدة للعمل وأشغالا مجزية، وفتح أسواق لتقنيات حديثة محليا ووطنيا (عصام الفيلالي، 2004، صفحة 9). حيث تطورت صناعات الحاضنات-كما يطلق عليها-بشكل كبير حيث أصبحت تتجاوز 3500 حاضنة على مستوى العالم، حوالي 1000 منها بـ و.م.أ، 190 حاضنة باليابان، 670 حاضنة بالصين، بينما في الدول العربية مازال العدد متواضعا مقارنة بالمؤشرات العالمية (أمين علاءالدين محمد الخالدي احمد طه، 2015، صفحة 7).

أما في أوروبا أشارت دراسة عن الحاضنات، أجريت بدعم من الاتحاد الأوروبي ونشرت في عام 2004، أن عددها يبلغ 900 حاضنة، وتولد حوالي**40,000** وظيفة سنوياً، و77% منها غير ربحية، وتغطى نسبة كبيرة من تكاليف التأسيس لمعظم الحاضنات من التمويل الأوروبي العام بقيمة تقدر بحوالي **2** مليون يورو. وتشارك بتغطية ما يعادل 37% من تكلفة التشغيل بمعدل سنوي **500,000** يورو، أما المشاريع المحتضنة فتساهم بنسبة 40% من تكلفة التشغيل، وعملية الاحتضان تستغرق من3-5 سنوات. ويصل معدل البقاء على قيد الحياة للحاضنات في الدول الأوروبية حوالي 85%. (عودة محمد الشكري، 2012، صفحة 15)

وعملية الاحتضان يجب أن تحتوي على تزويد المبادرين بالأدوات اللازمة لنجاح المشروع والمساعدة على:

- تنويع النشاط الاقتصادي، تكوين الثروة وخلق فرص العمل؛
- نشر التكنولوجيا، أي جعل حاضنات الأعمال مبتكرة للتكنولوجيا؛
- تخفيض وتذليل أخطار الاستثمار لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة مما يسهل عليها النشاط في بيئة تنافسية متميزة والتي يعرفها الاقتصاد العالمي في هذا القرن الواحد والعشرين. (عبد الرزاق فوزي، 2014، صفحة 188)

شكل -1: يوضح الخدمات الاستشارية التي تقدمها حاضنات الأعمال

الأفكار الاستثمارية وتطويرها	إعداد دراسات الجدوى وخطط العمل	استشارات تتعلق بتحسين جودة المنتجات	الاستشارات التسويقية	استشارات إدارية ومحاسبية ومالية
الاستشارات القانونية	استشارات في مجال تنمية الموارد البشرية والتوظيف	استشارات في مجال حماية الملكية الفكرية	استشارات في مجال الحصول على التمويل	تطوير المنتجات والتسعير وإدارة المنتج
استشارات في مجال البيئة	استشارات تتعلق بالتوزيع وإدارة المخزون	استشارات في مجال ضبط التكاليف والمنافسة	حل المشكلات	والتعامل مع التطورات المحلية والاقليمية المؤثرة

المصدر: د. إيهاب مقابلة، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، 2017، ص17.

1.1.2-الفرق بين مسرعات النمو(الأعمال) وحاضنات الأعمال:

يستخدم البعض مصطلح مسرعات النمو أو مسرعات الأعمال ومصطلح حاضنات الأعمال كمصطلحين يدلان على ذات الشيء وهذا غير دقيق، حيث أن هناك بعض الاختلافات بينهما وهناك العديد من العناصر التي تميز واحدا من الآخر. لقد تم عرض مفهوم حاضنات العمال، أما مسرعات النمو والأعمال. تعتبر مسرعات النمو من أبرز آليات وأدوات دعم وتطوير المشروعات الناشئة وقد ظهر مفهومها في عام 2005، ويقدر عددها حاليا 378 مسرعة عبر العالم قامت بدعم 8836 مشروعا ناشئا بحجم استثمار يبلغ حوالي 192 مليون دولار أمريكي (تقرير المسرعات العالمي 2015). وتعمل مسرعات النمو على تسريع نمو على تسريع نمو مشروع ناشئ موجود حاليا(قائم). وتستقبل مسرعات النمو مشروعات قائمة من كافة القطاعات والنشاطات، وقد تختار بعض المسرعات التركيز على مجال أو قطاع واحد. وتقدم مسرعات النمو مجموعة من الخدمات التي تحتاجها المشروعات القائمة، ومن أكثرها انتشارا ما يلي:

- المساعدة على إعداد وتنفيذ الخطة التسويقية وتنظيم الحسابات والإدارة المالية؛
- عقد شراكات حقيقية وتعزيز الروابط الأمامية والخلفية؛
- تقديم خدمات استشارية قانونية، بيئية، مالية وإدارية وإعداد خطط للتوسع والتطوير؛

وأخيرا وفي الوقت الذي تركز فيه مسرعات النمو عادة على تنمية الأعمال والتوسع والتطوير، تركز حاضنات الأعمال على ريادة الأعمال والابتكار والإبداع وتقديم خدمات خلال مراحل التأسيس والبناء. (مقابله ايهاب، 2017، صفحة 12)

2.1.2-دور حاضنات الأعمال في مرافقة المشروعات المقاولاتية:

المرافقة المقاولاتية هي عملية منظمة من طرف ثلاث جهات (المرافق، هيئة المرافقة، المقاول)، تتم خلال مدة زمنية محددة، تسمح للمقاول بالاستفادة من مختلف ديناميكيات التعلم (التدريب، التوجيه)، الحصول على الموارد (المالية، المعلوماتية)، وكذا المساعدة على اتخاذ القرار (الوصاية). وتقسم المرافقة حسب الوقتية: إلى مرافقة قبلية (قبل الإنشاء وتضم الاستقبال والتوجيه وتدعيم الأفكار...)، ومرافقة أثناء الإنشاء (وتشمل جميع العمليات التي تساهم في ولادة المشروع)، والمرافقة البعدية (وتعنى بالتسيير واستراتيجية المشروع، وأشكال التمويل،...). (بعيط، 2017، صفحة 31)

إن أشكال المرافقة المقاولاتية هي :التدريب، الوصاية، التوجيه والاستشارة، كما أن هذه الأشكال ترتكز في مجملها على مبدأ معرفة/علاقة **(Savoir/ Relation)**، والذي يتلخص في سلسلتين:

-**سلسلة المحادثة**: (من الحوار إلى النقاش) - **سلسلة التكيف**: من الاستكشاف إلى الاستيعاب.

وتتلخص أشكال المرافقة في الجدول التالي: (بعيط، 2017، صفحة 42)

جدول-1: يوضح أشكال المرافقة المقاولاتية

الشكل	تعريفه	دوره بالنسبة للمقاول	ميدان تطبيقه
التدريب Coaching	مرافقة شخصية لإكساب الثقة الذاتية للمقاول من خلال نقل معارف نظرية وتطبيقية	تطوير الأداء الشخصي	الرياضة، الأعمال التجارية، أصحاب المؤسسات
الوصاية Tutorat	مرافقة شخص من طرف شخص أخر أكبر منه سنا ويفوقه خبرة	الحصول على معارف جديدة أو موروثة وإدماجه داخل المؤسسة	في المؤسسة أو بعض النشاطات الحرفية
التوجيه Mentorat	مساعدة الأجيال على تكوين مسار مهني من طرف خبير عادة ما يكون في مجال الأعمال	الاستفادة من خبرة شخص كبير لبناء مسار مهني	عدة مراحل من حياة المؤسسة كالإنشاء و/أو إعادة الإنشاء
الاستشارة Conseil	تشخيص الوضعية للمساعدة على إيجاد حلول لمشاكل شخصية أو مهنية من المختصين	حل المشاكل من طرف مختصين	أي وضعية تستدعي خبرة في مجال معين

المصدر: آمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وآفاق2017، ص42

2.2-أهمية الحاضنات في تحويل الأفكار الإبداعية الى ثروة:

تعتبر حاضنات الأعمال وسيلة فعالة وليست هدفاً، الغاية منها مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة والقائمة، وتوفير فرص النجاح لها من خلال توفير مصادر التمويل وتمكين أصحابها إدارياً وفنياً.

1.2.2-الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الأعمال:

بينت إحدى الدراسات في دول الاتحاد الأوروبي حول تقييم دور ومساهمة الحاضنات أن نسبة نجاح المشروعات المحتضنة تصل إلى 88 % في حين أنها في المشروعات غير المحتضنة تبلغ **50 %** فقط. (مقابله ايهاب، 2017، صفحة 14) وتبرز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الأعمال في النقاط:

- المساهمة في نجاح المشروعات الصغيرة واستمراريتها، وذلك بتقديم المساعدة والمشورة التقنية والإدارية وضمان القروض والتمويل المباشر لها، ولاسيما في المراحل الأولى من الإنشاء؛
- تعزيز أواصر الترابط بين مراكز البحث العلمي والقطاع الصناعي، حيث يتم نقل نتائج البحوث والابتكارات التي تم إعدادها في الجامعات ومراكز البحوث إلى الجانب التطبيقي في القطاع الصناعي، ومن ناحية أخرى هناك منافع تقدمها الحاضنات كتعيين الخريجين المؤهلين لإجراء أنشطة تشغيل

الحاضنات والشركات المحتضنة والاستعانة بأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين بصفة مستشارين؛ (عبد الرزاق فوزي، 2014، صفحة 199)

- تقوم بتوفير كافة المساعدات المطلوبة لتنمية وتطوير الاستثمارات، حيث تقدر نسبة نجاح المنشآت التي تبدأ ضمن الحاضنة بـ 80% بينما تقدر نسبة تلك التي تبدأ خارج الحاضنة بـ 35% (سعد عبد الله الهاجري، 2015، صفحة 10)؛
- المساعدة في تحقيق معدل عائد جيد على الاستثمار وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة وتحسين صورة وسمعة المجتمعات المحلية، ومساعدتها في تخفيض تكاليف الإنتاج؛
- معالجة مشكلة البطالة وتنمية الموارد البشرية حيث تتسم المشروعات الجديدة القائمة على التكنولوجيا بارتفاع معدلات استيعاب العمالة، وتعد الحاضنات مشاريع تساهم في تطوير قوة العمل (عبد الرزاق فوزي، 2014، صفحة 199).

2.2.2-علاقة الحاضنات التكنولوجية بمخرجات البحث العلمي:

فالحاضنات التكنولوجية -كأداة ربط بين الجامعات والمؤسسات البحثية بالقطاعات الصناعية -من خلال برامج الابتكار والإبداع وتطويرها تقنيا وتحويلها إلى سلع وخدمات وتسويقها، تسهم في توسيع استخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية، وتسهم في تأسيس الشركات الناشئة من الجامعات التي تعرف بـ (University Startups)، وتسهم أيضا في نقل وتوطين التكنولوجيا التطبيقية المستوردة واستخدامها خدمة لبناء الاقتصاد الوطني المتنوع .فهي تلعب دورا أساسيا في ربط المؤسسات العلمية والبحثية بالقطاعات الصناعية والخدمية، وتعمل على توجيه الخدمات للمبدعين من خريجي الجامعات بتطوير أفكارهم لتحويلها إلى منتج.

وقد أشارBlair and Hitchens سنة 1998، أن الشركات الناشئة من الجامعات لها قدرة على ابتكار منتجات وخدمات أكثر تنافسية من نظيراتها من خارج الجامعة.

ونظرا لدور هذه الحاضنات في تحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة فتشير الإحصائيات إلى وجود 1000 حاضنة تكنولوجيا في العالم منها ما يفوق الـ 500 حاضنة في و.م.أ، هذه الأخيرة تخرج شركات أمكنها الاستثمار في نتائج البحوث كما أمكنها الاستثمار في براءات الاختراع التي تملكها الجامعات، ولهذا اعتبرت الحاضنات من دواعي نجاح السياسات والبرامج الصناعية والتنموية (فرج الشتيوي، 2015، صفحة 7). وأيا كانت المقررات التي تدرس في الجامعة فيجب أن تغطي تلك كافة الجوانب التالية:

- توليد الأفكار الإبداعية والريادية ومعرفة الفرص -خلق المشروعات الجديدة / تنمية المشروعات الصغيرة؛
- تخريج رأس المال البشري الموجه للعمل الحر والرغبة في المخاطرة والمبادأة مع حماية حقوق المبتكرين؛

- التعليم والتدريب والإرشاد والتوجيه وتقديم الدعم الفني والمهني في التنظيم والإدارة والتسويق؛
- الشراكة مع القطاع الصناعي والتوجه للبحث التطبيقي المنتج للتقنية والحلول العلمية لمشاكل التنمية (راشد الحمالي هشام العربي، 2016، صفحة 410).

3. المقاولاتية كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر:

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى انتهاج عدة سبل للتخلص من أزمة اقتصادها والمتمثلة في اعتماده على قطاع المحروقات كركيزة أساسية لتمويله، وكانت المقاولاتية إحدى هذه السبل، وهي تعني ذلك النشاط الذي ينطوي على اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص لتقديم منتجات وخدمات جديدة، طرق تنظيم، أسواق، عمليات ومواد خام، من خلال بذل وتنظيم الجهود التي لم تكن من قبل (Thokozani Patmond Mbhele, 2012, p. 94).

1.3 أزمة الاقتصاد الأحادي وضرورة التنويع الاقتصادي في الجزائر:

تعد الجزائر دولة نفطية ذلك أن الذي الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فيها قائم على عوائد النفط (98%) حيث ظلت تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، مما وجب العمل وفق إستراتيجية بعيدة المدى تضمن التحول إلى نموذج تنموي جديد، يمكن من خلاله تقليل التعرض لتقلبات سوق النفط العالمية، وإقامة الاقتصاد غير النفطي المطلوب (نوي نبيلة، 2016، صفحة 272).

ويمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو: "الزيادة المستمرة في عدد قطاعات النشاط التي يرتكز عليها الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع بعينه مما يخلق فرص عمل كثيرة ويحدث تحولا في هيكل الاقتصاد ككل". وعلى عكس نظرية ريكاردو حول المزايا النسبية كثير من الأبحاث بينت أن انخفاض التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج في عدد قليل من المنتجات والقطاعات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي (شارف، 2017، صفحة 36)، وأن الاقتصاديات المتنوعة أقوى أداءا على المدى الطويل:

2.3 تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص لتحقيق التنويع الاقتصادي:

إن تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر مرهون بتوفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظمها، قبل المناخ الاقتصادي والاستثماري، الشيء الذي من شأنه أن يسمح بمزيد من المرونة للحصول على أداء أفضل من خلال زيادة الكفاءة والفعالية والنجاعة لتحقيق النتائج المتوخاة، خاصة في ظل توفير بيئة ملائمة ومحفزة على الاستثمار، إلى جانب تشجيع التوجه نحو المقاولاتية وتجسيد الأفكار المبدعة والريادية وذلك باستغلال التحفيزات والإجراءات التشجيعية المتخذة من طرف الدولة (توفيق بن الشيخ، 2017، صفحة 597).

خلال السنوات الأخيرة شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً اقتصاديً كبياً مترافقاً بزيادة كبيرة في مجال زيادة فرص العمل وانخفاض نسبة البطالة. وقد دلت إحصائيات بين عام**2000** و2005 أن مؤشر العمل قد ارتفع بنسبة **4.5 %** لكل عام. وهو أعلى نسبة في فرص العمل بين الدول النامية، هذه الأخيرة تضم حوالي **100** مليون نسمة من جيل الشباب الذين تتراوح أعماره بين 12 و24 عاما، حيث يجب أن تؤمن لهم عدداً ماثلً من فرص العمل بحلول **2020** للمحافظة عل استقرار نسبة العمل في المنطقة (شبكة MENAinc، 2008).

شكل -2: توزيع الفئات والقطاعات المستهدفة من حاضنات الأعمال في منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا

المصدر: تقرير شبكة حاضنات الشرق الوسط وشمال إفريقيا حول حاضنات الأعمال في منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا، سنة 2008، على الرابط:

http//:www.infodev.org/infodev-files/resource/idi/document/

MENAinc%20network%20overview%20(2008) %20-%20in%20Arabic.pdf

2.3 التوجه المقاولاتي في الجزائر:

في إطار سياسة الدولة الجزائرية لدعم المقاولاتية، قال الاقتصادي الجزائري مهماه بوزيان إنه وبالرغم من كل الإعانات المالية المقدمة ووسائل الدعم الممنوحة على تنوعها لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات، فإن تطوير الفكر المقاولاتي كمنظور وكممارسة بالجزائر لا يزال بحاجة ماسة إلى توسعة في مجالات النشاط ليشمل توجهات جديدة كالصناعات البيئية والرقمية والطاقات المتجددة، ... ، كما أشار المتحدث إلى أن تعضيد الروح المقاولاتية في أوساط الشباب وتشجيع المقاولاتية أصبح ضرورة خاصة وأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببلادنا لا يزال ضعيفا ويقل بثماني مرات عن المعدل العالمي المرجعي: (نصيرة سيد علي، 2018)

وترجع أسباب تعزيز الثقافة المقاولاتية إلى الأسباب التالية:

- حفز التنافسية، الإبداع والابتكار، الإنتاجية، والنمو الاقتصادي؛
- جعل المقاولاتية خيار مهني مرغوب فيه؛
- تحسين قدرة الأفراد لمواكبة حالات عدم التأكد والتكيف إيجابيا مع التغيير؛
- استدراك التأخر في مجال إنشاء المؤسسات الناشئة مقارنة بدول أخرى؛
- تعزيز وخلق الثروة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (la maison de l'entreprenariat, , 2016, p. 11).

4. الدور الحكومي لتشجيع الفكر المقاولاتي في الجزائر:

في هذا الإطار سعت الحكومة إلى استحداث جملة من الأجهزة المرافقة، بغية إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات على المستوى الوطني، وبذل الجهود كبناء شراكات أجنبية تهدف إلى تنمية هذه المؤسسات خاصة في المجالات الحديثة من جهة أخرى، في حين لم ينتبه إلى بعث روح المقاولاتية وسط المجتمع إلا مؤخرا. والجدول الموالي يبين تطور عدد المؤسسات في الجزائر في القطاعين العام والخاص:

جدول رقم -2: يوضح تطور عدد المؤسسات في الجزائر في القطاعين العام والخاص

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ق. الخاص	**586903**	**618515**	**658737**	**711275**	**777259**	**851511**	**934037**	**1013637**
ق. العام	**591**	**557**	**572**	**557**	**557**	**542**	**532**	**438**
المجموع	**587494**	**619072**	**659309**	**711832**	**777816**	**852053**	**934569**	**1014075**

المصدر: www.mdipi.gov.dz.

والشكل الموالي يوضح عدد المؤسسات الخاصة في الجزائر من عام 2009-2016:

الشكل -3: يوضح تطور عدد المؤسسات في القطاع الخاص في الجزائر

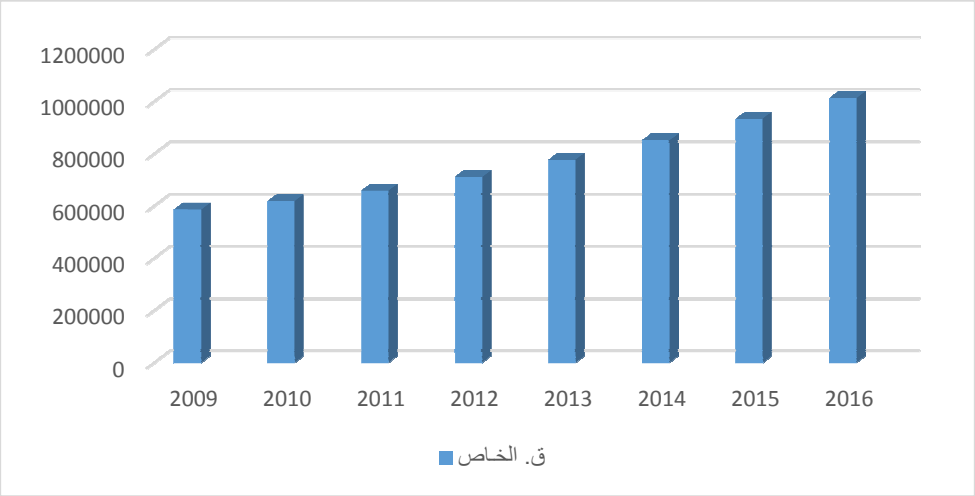

من إعداد الطالب –الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الارتفاع المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في الجزائر (يمثل 98% من عددها) إلى عدد 1014075 مؤسسة سنة 2016، وهذا راجع إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة والتي تهدف إلى دعم وترقية هذا القطاع من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية (المالية والجبائية) لتحريك عجلة النمو الاقتصادي بعد التوجه إلى اقتصاد السوق، وهو ما تجسد بداية في إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 وسن حزمة من القوانين المحفزة منذ سنة 2001.

4-1-هيئات دعم الإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- الوكالة الوطنية لتطير الاستثمار(ANDI): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت سنة2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز، مهمتها القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل الاستثمار.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): أنشئت في إطار الوكالة الوطنية للتنمية المحلية الاجتماعية، في عام2004 من أجل إعطاء دور أكبر للمساهمة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC): تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1994 لفائدة البطالين ما بين 35-50 سنة، ونلاحظ أن مهمته كانت جزئية حتى عام 2004.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): تسهم في دعم إنشاء وترقية المؤسسة الصغيرة، ظهرت سنة 1996. تهتم بإنشاء ومرافقة وتمويل المؤسسات للشباب المتراوح سنهم بين 18-35 سنة.

- مشاتل المؤسسات: ظهرت في الجزائر سنة 2003 وتأخذ أحد الأشكال التالية: محضنة، ورشة ربط، نزل المؤسسات. تهتم باستقبال ومرافقة المؤسسات الحديثة مع تقديم خدمات ملحقة وإرشادات؛
- مراكز التسهيل: تضمنتها المادة 04، العدد 13 من الجريدة الرسمية الصادرة في 2003/02/26؛
- الوكالة الوطنية لترقية حظائر التكنولوجيا: أنشئت بموجب القانون 07/06 الصادر في 2004/03/08؛
- الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية(ANVREDET): ترقية التنمية والابتكار التكنولوجي، تطوير وترقية سبل التعاون والشراكة بين قطاع البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية، مساندة، ومساعدة، حاملي المشاريع والمخترعين.

4-2-هيئات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن منح القروض البنكية لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى تقديم ضمانات من طرف المقاولين ونتيجة عجزهم على ذلك تنبه المشرع الجزائري واستحدث صناديق لضمان مختلف قروض المشاريع، نذكر منها:

- الصندوق المشترك لضمان القروض المصغرة؛
- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)؛
- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME)؛
- رأس مال الاستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- صندوق الزكاة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

4-3-هيئات دعم تنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك برامج وهيئات أخرى تساهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون في شكل مراكز لتزويدها بالمعلومات، أو تدعم تصديرها،... إلخ، ويمكن ذكرها كما يلي:

- الوكالة الوطنية لتطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNC-PME)؛
- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)؛
- بورصة المناولة-المقاولة من الباطن-والشراكة (BSTP)؛
- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIEREF)؛
- لجان الصفقات العمومية. (سايبي، 2015، صفحة 42)

الخاتمة:

إن حاضنات الأعمال هي وسيلة فعالة لدعم وترقية المؤسسات وأصحاب المشاريع الإبداعية، حيث أكدت الدراسة أن نجاح هذه الحاضنات يرتبط بعدة جوانب، ومن بينها اهتمام الهيئات الحكومية، وكذلك طريقة الإدارة الرشيدة للحاضنات، وذلك بتكليف إطارات ذات كفاءة عالية تعمل على التسيير الحسن لها، كونها تعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من حيث توفير مناصب عمل وتدعيم الأسواق بالعديد من المنتجات المبتكرة ، والمبادرة الأخيرة التي قام بها رئيس الجمهورية بإنشاء وزارتين منتدبتين مكلفتين بالمؤسسات الناشئة و أخرى مكلفة بحاضنات الأعمال دليل على دعم التوجه إلى العمل المقاولاتي و تشجيع العمل الحر ومنه إلى ريادة الأعمال.

كما أن من أهم أهداف الحاضنة هو توثيق العلاقة بين الجامعات والصناعة المحلية والإقليمية وتمكينهم من التنافس على المستوى الإقليمي والدولي في مجال اختصاصهم، حيث ستقوم الحاضنة بنقل هذه الثقافة والأفكار لقطاع الجامعات من أجل تهيئة المناهج وتخصيص التدريب، كذلك تكييفها لتمكين الطلاب من متابعة الفرص في هذه الأسواق الجديدة، وقد تبلورت جهود الدولة في المجال بإنشاء دار المقاولاتية الجامعية في عدد من جامعات الوطن.

النتائج والاقتراحات:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في:

- دعم الدولة والجهات الوصية لمشاتل المؤسسات لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب فهو بحاجة لإعادة النظر وزيادة فاعليته؛

- نقص التشريعات والقوانين التي تسير المشاتل، وخاصة في إطار التنسيق بين مختلف هيئات الدعم الحكومي، التي تبقى نوعية العلاقات لإطارات الحاضنة هي المساعدة على دعم حاملي المشاريع؛

- تأخر انطلاق عمل مشاتل المؤسسات في الميدان، رغم صدور قانونها سنة 2003 وكان انطلاق احتضان المشاريع ابتداء من 2009 و2013، وهو ما يفسر عدم الاهتمام بحاضنات الأعمال من طرف الحكومة؛

- تتوقف القيمة المضافة الحقيقية التي تجلبها المشاتل للمؤسسات المنتسبة لها على نوعية خدمات الدعم والاستشارة، وهناك أربعة مجالات لتحقيق رضا المؤسسات المنتسبة هي: تدريب أصحابها،

نوعية الاستشارة المقدمة، طرق وسهولة الوصول إلى التمويل والدعم التقني، الامتيازات الممنوحة.

أما الاقتراحات نذكر منها ما يلي:

- سن قوانين جديدة تعطي الأولوية لعمل المحاضن ومشاتل المؤسسات وتحقق الدفع الأولي لإصحاب الأفكار وحاملي المشاريع لتخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس، ومضاعفة فرص البقاء والنجاح؛

- إعطاء الدعم والاهتمام لمحاضن المؤسسات والرهان عليها على المستوى الكلي كآلية من آليات تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات؛

- السعي إلى عقد اتفاقيات توأمة وتعاون مع المؤسسات والهيئات في الدول الرائدة في مجال تسيير مشاتل ومحاضن المؤسسات للاستفادة من تجاربها في هذا المجال؛

- تقديم امتيازات مختلفة للمؤسسات والشركات الوطنية الكبرى، لدفع هذه الأخيرة إلى تقديم الدعم التقني والمادي والمالي لمساعدة وتطوير عمل مشاتل المؤسسات كل في مجال اختصاصه؛

- تقديم تكوينات نوعية من خلال تجارب رائدة في تسيير المشاتل المؤسسات وتنمية المشاريع والأفكار؛

- دعم الجامعات وحثها على تبني تعليم ريادة الأعمال في برامجها، وتشجيع الطلبة على التوجه المقاولاتي، بهدف خلق فرص عمل ذاتية دون الاعتماد على التوظيف.

5. قائمة المراجع :

- باللغة العربية:

-أحمد طه، محمد الخالدي، علاء الدين امين أمين علاءالدين محمد الخالدي احمد طه. (2015). الحاضنات الصناعية والتكنولوجية ودورها في التنمية الصناعية.*تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية* (صفحة 7). تونس: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

آمال بعيط. (2017). *برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وآفاق*. باتنة: جامعة باتنة 1.

بن توفيق بن الشيخ. (جوان, 2017). تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*(7)، صفحة 597.

حسين فرج الشتيوي. (2015). دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة.*تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية* (صفحة 7). تونس: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

راشد بن محمد الحمالي هشام يوسف مصطفى راشد الحمالي هشام العربي. (أوت, 2016). واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*(76)، صفحة 410.

س سعد عبد الله الهاجري. (2015). دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت. *تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية* (صفحة 10). تونس: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

شبكة MENAinc. (2008). حاضنات الأعمال في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا،. تونس. تم الاسترداد من https://www.infodev.org/infodevfiles/resource/idi/document/MENAinc%20network%20overview%20(2008)%20-%20in%20Arabic.pdf

صندرة سايبي. (2015). *محاضرات في إنشاء المؤسسة*. قسنطينة: جامعة قسنطينة 2.

عصام بن يحي عصام الفيلالي. (2004). *نحو مجتمع المعرفة –حاضنات الأعمال*. الرياض السعودية: معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز.

عودة محمد عودة محمد الشكري. (2012). التجربة الفلسطينية في حاضنات الأعمال ودورها في تنمية أعمال جديدة للشباب. *مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين: مشكلات وحلول* (صفحة 15). غزة فلسطين: جامعة الإسلامية،.

فوزي عبد الرزاق فوزي. (2014). إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية. حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري. *المؤتمر السعودي الدولي* (صفحة 188). الرياض: جمعيات ومراكز ريادة الأعمال .

مقابله ايهاب. (2017). *حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة* (المجلد 134). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

نصيرة سيد علي. (16 أبريل , 2018). المقاولة وقود الاقتصاد الوطني. *جريدة الحوار*. تم الاسترداد من http://elhiwardz.com/featured/120562

نورالدين شارف. (12, 2017). فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*(12)، الصفحات 37-36.

نوي نوي نبيلة. (2016). تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*(15)، صفحة 272.

- باللغة الأجنبية

-la maison de l'entreprenariat, de. (2016). *un espace pour former les future entrepreneurs.* constantine: l'université des frères mentouri -constantine 1.

-Thokozani Patmond Mbhele, T. S.-S.-N. (2012). THE STUDY OF VENTURE CAPITAL FINANCE AND INVESTMENT BEHAVIOUR IN SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES. *SAJEMS NS*(15), p. 94.